

الشراكة العالمية – جولة الرصد الثانية تتبع التقدم المحرز في نوعية الشراكات الإنمائية

ما هي الشراكة العالمية؟

الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال هي محفل سياسي شامل لجميع المعنيين، يضم الحكومات والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف والمجتمع المدني وممثلين عن البرلمانات والقطاع الخاص من جميع أنحاء العالم، من الجهات الملتزمة بتعزيز فعالية التعاون الإنمائي لتحقيق أقصى قدر من التأثير الإنمائي. وقد انبثقت الشراكة العالمية من اتفاق بوسان للشراكة، الذي صدّق عليه 161 بلدا وإقليما و54 منظمة دولية إبان المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن تعزيز فعالية العون، المعقود في بوسان، جمهورية كوريا، في عام 2011. ويستند اتفاق بوسان للشراكة إلى مجموعة من الجهود الدولية المبذولة لتحسين فعالية التعاون الإنمائي، بما في ذلك توافق آراء مونتيري لعام 2002، وإعلان روما بشأن المواءمة (2003)، وإعلان باريس بشأن فعالية العون (2005)، وبرنامج عمل أكرام لعام 2008. وتحدد الشراكة العالمية المبادئ والالتزامات التي تشكل أساس التعاون الإنمائي الفعال، وهي: الملكية من جانب البلدان النامية، والتركيز على النتائج، والشراكات من أجل التنمية الشاملة للجميع، والشفافية والمساءلة.

ماذا ترصد الشراكة العالمية؟

أهمية خاصة. أما المؤشرات الأخرى فهي تتناول بعض الأبعاد الأوسع نطاقا لاتفاق بوسان للشراكة.

ويسعى إطار الرصد في الشراكة العالمية إلى فهم تغير السلوك: فيركّز على "كيفية" مشاركة الأطراف المعنية في التعاون الإنمائي. وهو مكمل للأطر الأخرى للمساءلة التي ترصد "ماهية" النتائج والمحصلات التي تنبثق من التعاون الإنمائي (مثل رصد الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة).

تضطلع الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال بتتبع التقدم المحرز في تنفيذ التزامات بوسان لزيادة التعاون الإنمائي الفعال. ويتكون إطار الرصد الخاص بالشراكة من مجموعة من 10 مؤشرات، ذات أهداف لعام 2015، تركز على تعزيز المؤسسات في البلدان النامية، وزيادة شفافية التعاون الإنمائي وإمكانية التنبؤ به، وتعزيز المساواة بين الجنسين، فضلا عن دعم زيادة إشراك المجتمع المدني والبرلمانات والقطاع الخاص في جهود التنمية. وتستند بعض المؤشرات إلى تلك الواردة في إعلان باريس بشأن فعالية العون والتي اعتبرتها البلدان النامية ذات



الشراكة العالمية
من أجل التعاون
الإنمائي الفعال

Global
Partnership
for Effective Development
Co-operation

لماذا نرصد التزامات بوسان؟

إن توافر قاعدة أدلة سليمة هو أمر حيوي للحفاظ على الزخم السياسي وإحراز تقدم نحو زيادة فعالية التعاون الإنمائي. إن المعلومات التي تم تجميعها من خلال عملية الرصد التي تقوم بها الشراكة العالمية ستدرج في تقرير مرحلي عالمي يعدّ قبل انعقاد الاجتماع الوزاري للشراكة العالمية. ويقوم وزراء من بلدان في جميع مراحل التنمية، جنبا إلى جنب مع قادة من المنظمات الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، باستخدام تقرير الرصد الصادر عن الشراكة العالمية كمساهمة في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الثنائية المتفق عليها. ستساعد عمليات التقييم المنتظمة على تحديد التحديات و تعزيز الجهود. إن استعراض التقدم المحرز يوفر مجالا لتبادل الخبرات والمعارف والتعاون بين مختلف أصحاب المصلحة. وبذلك، يوفر الرصد العالمي مصدرا رئيسيا للأدلة ولإثراء الحوار السياسي والمساءلة في إطار الشراكة العالمية.

وقد استعرض التقرير المرحلي الأول التقدم المحرز في منتصف الطريق بين عام 2011، عندما تم التعهد بالالتزامات على الصعيد العالمي، والموعد المستهدف في عام 2015 لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. بناء على البيانات الواردة من 46 بلدا متلقيا للتعاون الإنمائي و77 بلدا ومنظمة تقدم هذا التعاون، شمل التقرير على نحو نصف مجمل المساعدات الإنمائية الرسمية المرجحة لصالح البلدان النامية.

وسوف يوفر التقرير المرحلي الثاني لمحة عملية محدّثة عن الحالة الراهنة في تنفيذ الإلتزامات المختارة من التزامات بوسان. متطرقاً إلى التقدم المحرز منذ التقرير المرحلي الأول وإلى الثغرات المتبقية للوصول إلى أهداف عام 2015. وستساهم نتائج التقرير واستنتاجاته الرئيسية في الأدراك المتبادل، وستكون أداة لإثارة الحوار حول زيادة فعالية التعاون الإنمائي على الصعيد العالمي والإقليمي والقُطري.

لماذا ينبغي علينا أن نشارك؟

المشاركة في عملية الرصد هي نشاط طوعي يعتمد على القيادة القُطرية. وتُشجّع جميع الدول والمنظمات التي صدّقت على اتفاق بوسان للمشاركة على المشاركة في هذه العملية.

ومن خلال المساهمة في عملية الرصد العالمية، سيتمكن الجميع من الاستفادة من تتبّع التقدم المحرز، وتبادل الخبرات والدروس، وإيجاد الحلول من أجل المضي قدما. أن من شأن استعراض التقدم المحرز من خلال إطار متفق عليه دوليا أن يعزز الحوار على جميع الأصعدة - العالمي والإقليمي والوطني - وأن يساعد على ضمان اتخاذ جميع الشركاء في التعاون الإجراءات اللازمة للوفاء بالتزاماتهم.

توحي الإفادات الواردة من البلدان النامية بأنه تبيّن لها أن وجود مؤشرات وأهداف عالمية يمثل نقطة مرجعية مفيدة للتفاوض بشأن أطر أكثر تفصيلا وجدوى للمساءلة على الصعيد القُطري.

كيف تُنفذ عملية الرصد؟

ترتكز عملية الرصد على مستوى البلدان النامية¹: يتم جمع البيانات تحت قيادة حكومات البلدان النامية، والتحقق منها بالتشاور مع الشركاء الإنمائيين (أي مقدمي العون الإنمائي وممثلي المجتمع المدني والبرلمانيين والقطاع الخاص). ثم تقدم البيانات إلى فريق الدعم المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الذي يشرع في تجميعها وتحليلها وصياغة التقرير المرحلي العالمي. وتُستخدم النتائج المستخلصة من عملية الرصد في نهاية المطاف في إثراء الحوار السياسي

¹ باستثناء المؤشرات 4 و9 و10، التي استُقيت من مصادر عالمية للمعلومات.

على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي. وعلى وجه الخصوص، سوف يُستخدم التقرير المرحلي لعام 2016 في الاجتماع الوزاري الثاني للشراكة العالمية (نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2016).

الأدوار والمسؤوليات:

حكومات البلدان النامية تلعب دورا محوريا في قيادة جهود الرصد: إذ تقوم بالإشراف على جمع البيانات، وتنظيم الحوار بين أصحاب المصلحة لتوحيد البيانات والتحقق منها، بالإضافة إلى ضمان صحة ونوعية البيانات وتقديمها إلى فريق الدعم المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. والبلدان المشاركة مدعوة إلى تعيين جهة اتصال وطنية لتنسيق العملية. وبالإضافة إلى ذلك، تشجّع البلدان المشاركة على استخدام النتائج المستخلصة من عملية الرصد من أجل الانخراط في حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين من خلال المحافل الوطنية، ومن أجل حفز اتخاذ إجراءات مشتركة لزيادة فعالية التعاون الإنمائي على المستوى القطري. أن منسقا الأمم المتحدة المقيمون ومكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أدوا دورا داعما في الماضي لهذه العمليات وذلك في بعض البلدان، ويمكن أن يؤدوا دورا مماثلا - عند الطلب، وتبعا للسياق القطري، وبعد الحصول على الموارد المناسبة بالاشتراك مع الشركاء الإنمائيين على المستوى القطري - في تسهيل جمع البيانات على المستوى القطري وإجراء الحوارات مع الشركاء الإنمائيين، و/أو أن يعملوا كجهة اتصال للمانحين.

ومن المتوقع من مقدمي العون الإنمائي أن يشاركوا، مع بلدانهم الشريكة، في جمع البيانات والتحقق منها والحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين حول النتائج المنبثقة من العملية. ومن أجل تسهيل مشاركة مقدمي التعاون في عملية الرصد، يمكن أن تُعَيَّن على المستوى القطري جهة اتصال تخص "مقدمي العون". يكون رئيس المنظمة القطري مسؤولا عن ضمان نوعية التقارير ودقتها. وفي الوقت نفسه، أظهرت التجربة السابقة أن توفير الإرشادات والحوافز من المقار الرئيسية لهذه المنظمات لمكاتبها القطرية أمر ضروري؛ ليس فقط لدعم توفير واستعراض البيانات بل أيضا لتسهيل حوار المتابعة واضطلاع مقدمي العون باستعراض التقدم المحرز بالتعاون مع شركائهم الإنمائيين. أما بالنسبة لمقدمي العون الذين قد لا يكون لديهم تمثيل على الصعيد القطري، يمكن تحديد جهات اتصال على الصعيد الإقليمي أو العالمي لتنسيق تقديم أي بيانات ضرورية إلى الحكومات الوطنية.

ويُشجّع القطاع الخاص والبرلمانيون والمجتمع المدني على القيام بدور نشط في عملية الرصد على الصعيد القطري: فهم سوف يشاركون مباشرة في جمع البيانات الخاصة بالمؤشرين 2 و3، وهم مدعوون إلى المشاركة في التحقق من البيانات وفي الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين حول النتائج المستخلصة من العملية. يمكن أيضا تعيين جهة اتصال على المستوى القطري لكل من أصحاب المصلحة، من أجل تسهيل مشاركتهم في عملية الرصد.

فريق الدعم المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سيوفر الدعم والأدوات لجهات الاتصال القطرية طوال عملية الرصد. سيكون الفريق مسؤولا عن معالجة البيانات القطرية المجموعة وتحليلها وتبويبها لإدراجها في التقرير المرحلي العالمي. وسيعتمد فريق الدعم المشترك أيضا على الأدلة والتحليلات التكميلية حيثما تكون مجدية ومتاحة من أجل إثراء التحليل.



ما هي الأدوات التي ستكون متاحة؟

ستتاح عدة أدوات لدعم أصحاب المصلحة طوال عملية الرصد:

- مكتب مساعدة على الإنترنت لتقديم الدعم التقني للمستجيبين. ويمكن تنظيم ندوات على الإنترنت وإجراء مكالمات هاتفية عن طريق برنامج سكايب بناء على الاحتياجات.
- دليل رصد يتضمن تفاصيل هدف إطار الرصد وعملياته ومنهجيته. وسيتم تجميع الأسئلة التي يكثُر طرحها، وستتوفر الإجابات عنها ويتم عرضها تكميلا للدليل.

- حلقات عمل إقليمية سابقة للرصد من أجل بناء القدرات، تعقد في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والكاريبية خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2015، لدعم جهات الاتصال ذات الصلة وتزويدها بالموارد والأدوات اللازمة لقيادة عملية اضطلاع أصحاب المصلحة المتعددين بجمع البيانات/المعلومات والتحقق منها.
- جدول بيانات قطري مصمم خصيصا لتسجيل البيانات على المستوى القطري.

الجدول الزمني لجولة الرصد الثانية*

نوع النشاط	الموعد	الجهة المعنية
التوعية السابقة للإطلاق	حزيران/يونيو – آب/أغسطس 2015	جميع أصحاب المصلحة
تعيين جهات الاتصال	حزيران/يونيو – أيلول/سبتمبر 2015	جهات الاتصال القطرية
إطلاق جولة الرصد الثانية	أيلول/سبتمبر – تشرين الأول/أكتوبر 2015	جميع أصحاب المصلحة
حلقات العمل الإقليمية السابقة للرصد (أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية) وتوافر أدوات الدعم الأخرى	تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر 2015	جهات التنسيق التابعة لحكومات البلدان النامية (أي المنسقون الوطنيون) وإتاحة أدوات الدعم لأصحاب المصلحة الآخرين أيضا
جمع البيانات والتحقق منها	تشرين الأول/أكتوبر – آذار/مارس 2016	حكومات البلدان النامية ومقدمو التعاون الإنمائي والبرلمانيون وممثلو القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني
تقديم البيانات إلى فريق الدعم المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	31 آذار/مارس 2016	حكومات البلدان النامية ومقدمو التعاون الإنمائي
معالجة البيانات واستعراضها النهائي	آذار/مارس – أيار/مايو 2016	فريق الدعم المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحكومات البلدان النامية، ومقدمو العون الإنمائي
تجميع البيانات وتحليلها وإعداد التقرير	نيسان/أبريل – أيلول/سبتمبر 2016	فريق الدعم المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
تعميم التقرير والحوار حوله (بما في ذلك الاجتماع الثاني الرفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال – يُحدد تاريخه لاحقا)	أيلول/سبتمبر – كانون الأول/ديسمبر 2016	جميع أصحاب المصلحة

* يسمح هذا الجدول الزمني الإرشادي بالتتابع الجيد مع الاستقصاء الوطني المرتقب بشأن المساواة المتبادلة، الذي سوف تجريه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل منتدى الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي.

كيفية الانضمام؟

هل ترغب في الانضمام إلى جهودنا والمشاركة في جولة الرصد الثانية للشراكة العالمية؟ يرجى اتباع الخطوات التالية:

حكومات البلدان النامية مدعوة إلى ما يلي:

- إبلاغ المؤسسات الحكومية ذات الصلة في بلدكم عن جولة الرصد الثانية المرتقبة التي تجريها الشراكة العالمية.
- تعيين منسق وطني ليكون جهة الاتصال الرئيسية لعملية الرصد هذه التي تقودها البلدان.
- الاتصال بفريق دعم الشراكة العالمية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (monitoring@effectivecooperation.org) للتعبير عن رغبتكم في المشاركة في جولة الرصد الثانية، وتقديم معلومات الاتصال الخاصة بالمنسق الوطني.

مقدمو العون الإنمائي مدعوون إلى ما يلي:

- إبلاغ المؤسسات ذات الصلة داخل وزاراتكم و/أو وكالة التنمية الخاصة بكم عن جولة الرصد الثانية المرتقبة للشراكة العالمية.
- تعيين جهة اتصال على مستوى المقر الرئيسي، وتقديم معلومات الاتصال بها إلى فريق دعم الشراكة العالمية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- الاتصال بالمكاتب الإقليمية والفطرية ذات الصلة لتشجيعها على المشاركة في عملية الرصد على الصعيد الفطري.
- من أجل دعم الجهود التي تبذلونها في مجال التوعية وحشد الجهود، سيقدم فريق الدعم المشترك في 3 آب/أغسطس 2015 إلى جهات الاتصال التابعة للمقار الرئيسية لمقدمي العون قائمة بالبلدان النامية التي أبدت رغبتها في المشاركة.
- ومقدمو العون مدعوون، من أجل تسهيل مشاركتهم في جمع البيانات والتحقق منها على المستوى الفطري، إلى تعيين جهة اتصال لمقدمي العون في كل بلد مشارك، بالتشاور مع الحكومة الوطنية. يجب تزويد فريق الدعم المشترك بمعلومات الاتصال الخاصة بجهات التنسيق التابعة لمقدمي العون في موعد غايته منتصف أيلول/سبتمبر 2015.

المجتمع المدني والبرلمانيون ومنظمات القطاع الخاص وشبكاته مدعوة إلى ما يلي:

- إبلاغ أصحاب المصلحة المعنيين داخل منظماتكم عن جولة الرصد الثانية المرتقبة التي تجريها الشراكة العالمية.
- تعيين جهة اتصال من منظماتكم، وتقديم معلومات الاتصال الخاصة بها في أقرب وقت ممكن إلى فريق دعم الشراكة العالمية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- التواصل مع مكاتبكم وشبكاتكم الميدانية المعنية لتشجيعها على المشاركة في عملية الرصد على الصعيد الفطري.
- من أجل دعم الجهود التي تبذلونها في مجال التوعية وتعبئة الجهود، سيقدم فريق الدعم المشترك إلى جهات الاتصال التابعة للمقار الرئيسية للمنظمات قائمة بأسماء البلدان النامية التي أبدت رغبتها في المشاركة.
- من أجل تسهيل مشاركتكم في جمع البيانات والتحقق منها على المستوى الفطري، تدعى منظمات المجتمع المدني والبرلمانيون ومنظمات القطاع الخاص إلى تعيين جهة اتصال لكل منهم في البلد المشارك، بالتشاور مع الحكومة الوطنية. وسوف يلزم تقديم معلومات الاتصال الخاصة بجهات التنسيق هذه إلى فريق الدعم المشترك في موعد غايته منتصف أيلول/سبتمبر 2015.

<< للاتصال بفريق دعم الشراكة العالمية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يرجى الكتابة إلى monitoring@effectivecooperation.org.

ما هي الالتزامات التي نقيسها؟ - المؤشرات والأهداف العشرة

الالتزامات

المؤشرات	الأهداف
1- يركز التعاون الإنمائي على النتائج التي تلي أولويات البلدان النامية	مدى استخدام أطر النتائج القطرية من جانب مقدمي العون
2- يعمل المجتمع المدني في بيئة تزيد مشاركته ومساهمته في التنمية إلى أقصى حد	استخدام أطر النتائج القطرية من جانب مقدمي التعاون الإنمائي
3- يقيم أولى للبيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني بالاستناد إلى المعلومات النوعية التي يقدمها أصحاب المصلحة المتعددون	إحراز تقدم مستمر بمرور الزمن
4- مشاركة القطاع الخاص في التنمية ومساهمته فيها	فهرس ثلاثي الأبعاد يوفر مقياسا لنوعية الحوار بين القطاعين العام والخاص
5- الشفافية: تتيح للجمهور معلومات عن التعاون الإنمائي	إحراز تقدم مستمر بمرور الزمن
6- قياس حالة تنفيذ مقدمي التعاون للمعيار المشترك	تنفيذ المعيار المشترك - جميع مقدمي التعاون الإنمائي يسعون على المسار الصحيح لتنفيذ معيار مشترك ومفتوح للنشر الإلكتروني لمعلومات الشاملة واستشرافية في الوقت المناسب عن التعاون الإنمائي
7- التعاون الإنمائي أكثر قابلية للتنبؤ به	تنفيذ المعيار المشترك - جميع مقدمي التعاون الإنمائي يسعون على المسار الصحيح لتنفيذ معيار مشترك ومفتوح للنشر الإلكتروني لمعلومات الشاملة واستشرافية في الوقت المناسب عن التعاون الإنمائي
8- (أ) سنويا: نسبة تمويل التعاون الإنمائي التي صرفت خلال السنة المالية التي كان مقررا من قبل مقدمي التعاون الإنمائي صرفها فيها؛ و	خفض الفجوة إلى النصف - خفض نسبة المعونة التي لم تصرف خلال السنة المالية التي كان مقررا صرفها فيها إلى النصف (سنة خط الأساس 2010)
9- (ب) في الأجل المتوسط: نسبة تمويل التعاون الإنمائي التي تشملها خطط الإنفاق الإرشادية المستقبلية المقدمة على المستوى القطري	خفض الفجوة إلى النصف - خفض نسبة تمويل التعاون الإنمائي التي لا تشملها خطط الإنفاق الإرشادية المستقبلية المقدمة على الصعيد القطري إلى النصف.
10- إدراج المعونات في الميزانيات الخاضعة للتدقيق البرلماني	خفض الفجوة إلى النصف - خفض نسبة تدفقات التعاون الإنمائي إلى القطاع الحكومي غير المبلغ عنها في الميزانية (أو الميزانيات الحكومية إلى النصف مع الإبلاغ بما لا يقل عن 85% في الميزانية). (سنة خط الأساس 2010)
11- النسبة المئوية من تمويل التعاون الإنمائي المقررة للصرف والمسجلة في الميزانيات السنوية المعتمدة من قبل الهيئات التشريعية للبلدان النامية	خفض الفجوة إلى النصف - خفض نسبة تدفقات التعاون الإنمائي إلى القطاع الحكومي غير المبلغ عنها في الميزانية (أو الميزانيات الحكومية إلى النصف مع الإبلاغ بما لا يقل عن 85% في الميزانية). (سنة خط الأساس 2010)
12- تعزيز المساءلة المتبادلة بين الجهات الفاعلة في التعاون الإنمائي من خلال استعراضات يشارك فيها جميع المعنيين	النسبة المئوية من البلدان التي تجري تقييمات متبادلة يشارك فيها جميع المعنيين للتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها
13- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	النسبة المئوية من البلدان التي تجري تقييمات متبادلة يشارك فيها جميع المعنيين للتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها
14- لدى جميع البلدان النامية نظم لتتبع مخصصات الموارد العمومية لشؤون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإعلان تلك المخصصات للجمهور	النسبة المئوية من البلدان التي تجري تقييمات متبادلة يشارك فيها جميع المعنيين للتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها
15- مؤسسات فعالة: تعزيز نظم البلدان النامية واستخدامها	صعود نصف البلدان النامية بمقدار درجة واحدة على الأقل (أي 0.5 نقطة) على مقياس أداء الإدارة المالية العمومية/تقييم السياسات والمؤسسات القطرية (سنة خط الأساس 2010)
16- (أ) نوعية نظم الإدارة المالية العمومية في البلدان النامية؛ و	تقليص الفجوة. [يستخدم نفس المنطق الذي استخدم في باريس - تقليص الفجوة بمقدار الثلثين حيثما تكون نتيجة نقاط تقييم السياسات والمؤسسات القطرية <= 5؛ أو بمقدار الثلث حيثما تكون النتيجة بين 3.5 و 4.5]. (سنة خط الأساس 2010)
17- (ب) استخدام النظم القطرية للإدارة المالية العمومية والاشترائية	تقليص الفجوة. [يستخدم نفس المنطق الذي استخدم في باريس - تقليص الفجوة بمقدار الثلثين حيثما تكون نتيجة نقاط تقييم السياسات والمؤسسات القطرية <= 5؛ أو بمقدار الثلث حيثما تكون النتيجة بين 3.5 و 4.5]. (سنة خط الأساس 2010)
18- المعونة غير مشروطة	النسبة المئوية للمساعدات الخالية تماما من الشروط
19- إحراز تقدم مستمر بمرور الزمن	إحراز تقدم مستمر بمرور الزمن (سنة خط الأساس 2010)

@DevCooperation #GPEDC #DevCoop



Facebook.com/DevCooperation



Youtube.com/user/TheGlobalPartnership

